



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

استجابة العراق لتغير المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني

مها ياسين



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

استجابة العراق لتغيّر المناخ: القطاع الخاص والمجتمع المدني

مها ياسين *

تأثّر العراق بشدّة -في السنوات الأخيرة- بتغيّر المناخ، مع تزايد موجات الحر التي تتخطّى (50) درجة مئوية. كان لتغيّر المناخ آثار مدمرة على المياه والأمن الغذائي، ممّا يهدّد سبل عيش العراقيين. واكتسبت هذه القضية أهمية أكبر في الدوائر الحكومية نتيجة لذلك، مع أنّ البلاد تواجه عدداً من المشاكل المتوطنة الأخرى. سيعكس هذا المقال مدى فعالية سياسات تغيّر المناخ الناشئة في الاستجابة لقضايا الأمن الغذائي والمائي في العراق. وسناقش كيف يمكن للتعاون مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى العاملة على أرض الواقع أن يعزّز خطط الحكومة للاستجابة للآثار التي تكشف التغيّر المناخي، ويمكن أن يحوّل التعاون المناخي إلى مكوّنٍ أساسيٍّ في جهود إعادة الإعمار، وبناء السلام بعد الحرب.

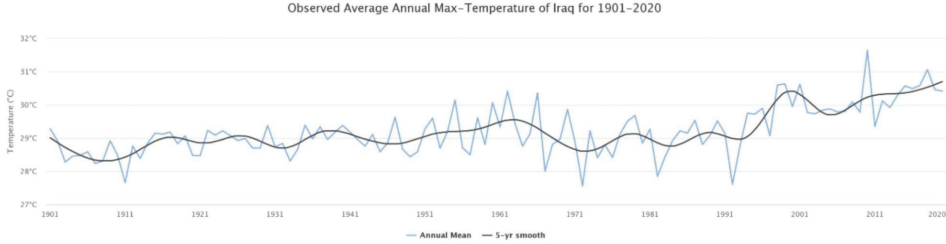
ماذا يعني ارتفاع درجات الحرارة للأمن المائي والغذائي في العراق؟

كانت درجات الحرارة في ارتفاع مطّرد في جميع أنحاء العراق منذ الخمسينيات¹. ترتفع درجة حرارة البلاد بمقدار (0.7) درجة مئوية عمّا كانت عليه قبل (100) عام. واعتماداً على كيفية استجابة العالم لتغيّر المناخ، يمكن أن يرتفع متوسط درجات الحرارة بمقدار (3-2) درجات مئوية في العراق على مدار المئة عام القادمة. كما زاد تواتر درجات الحرارة القصوى في العراق، على سبيل المثال، شهدت المحافظات الوسطى والجنوبية موجات حرّ تزيد عن (50) درجة مئوية في العقد الماضي. تتأثّر الموارد المائية بشدّة جرّاء هذه التغيّرات في درجات الحرارة، وكذلك بالأمن الغذائي، وسبل عيش الناس.

1. <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical>

* هي زميلة باحثة في معهد (كلينجينديل) مبادرة الأمن الكوكبي (ISP).

البنك الدولي-بوابة معرفة تغيّر المناخ²



فرضت³ وزارتا الزراعة والموارد المائية العراقيّتان في عام 2021 بعض اللوائح لتقليص الأراضي المتاحة التي يمكن للمزارعين استخدامها لزراعة القمح والشعير بنسبة (50%)؛ بسبب النقص الحاد في المياه. قد توقفت زراعة الأرز والمحاصيل الحبوبية الأخرى في عام 2018⁴. تقدّم الحكومة تعويضات مالية -والتي لم تكن كافية لمنع المزارعين أصحاب الأراضي الصغيرة من المطالبة بتدخّل مستدام- للتخفيف من التأثير على سبل عيش المزارعين. في حين أنّ هذه السياسة قد توقّر حلاً مؤقتاً لقضاء الصيف من دون أزمة مياه كبيرة، إلّا أنّ سياسة المياه الملموسة طويلة الأجل ما تزال غير متوفرة؛ هذا أيضاً غائب عن المساهمات المحددة وطنياً (NDC) الأخيرة في العراق، وهي وثيقة تعمل كسياسة شاملة لتغيّر المناخ في البلاد. يظل الأمن الغذائي غير مستقر للغاية طالما استمرت درجات الحرارة في الارتفاع، فضلاً عن انخفاض هطول الأمطار كل عام.

سياسات تغيّر المناخ الناشئة

أحرزت الحكومة العراقية المنتهية ولايتها بعض التقدّم نحو تصعيد استجابتها لتأثيرات تغيّر المناخ -منذ التصديق على اتفاقية باريس في عام 2021- عن طريق إستراتيجيات التكيّف والتخفيف الجديدة. كان أحد الدوافع هو رغبة الدولة في الحصول على تمويل المناخ من الصندوق الأخضر للمناخ⁵ المرتبط باستيفاء الشروط المنصوص عليها في اتفاقية باريس. وهذا بدوره مدفوع جزئياً بالحاجة إلى تعويض فقدان الدخل من انخفاض أسعار النفط أثناء جائحة «كورونا». أدّى

2. <https://climateknowledgeportal.worldbank.org/country/iraq/climate-data-historical>

3. <https://iraq.un.org/en/161240-iraq-joins-paris-agreement-un-calls-further-support-help-country-adapt>

4. <https://www.reuters.com/article/iraq-wheat-water-sk4-idARAKCN1LR16Q>

5. <https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/readiness-proposals-iraq-uneq-adaptation-planning.pdf>

انخفاض أسعار النفط إلى تفاقم الأزمة المالية في البلاد، لا سيّما أنّ أكثر⁶ من (90%) من عائدات الميزانية الحكومية كان مصدرها في السابق قطاع النفط. يأمل⁷ العراق في جذب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية للطاقة النظيفة التي يمكن أن تعزّز أيضاً الزراعة وإنتاج الغذاء، والتي تعتمد هي الأخرى إلى حدٍ كبير على الوقود الأحفوري.

أنهى العراق⁸ مساهمته المحددة وطنياً المذكورة سابقاً في كانون الأول/ديسمبر 2021 -وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- متعهداً بخفض (1%-2%) طوعاً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري⁹ بحلول عام 2030. وتتضمّن الخطة أيضاً خفضاً للانبعاثات بنسبة تصل إلى (15%)، بشرط أن يكون هناك دعم فني ومالي دولي، فضلاً عن الاستقرار الوطني في كلّ من القطاعين السياسي والأمني. وسينصبُّ التركيز على النفط والغاز والكهرباء والنقل، والتي تنتج مجتمعة (75%) من إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العراق.

سيمهّد تطوير المساهمة المحدّدة وطنياً (NDC) الطريق لاستثمارات¹⁰ تصل إلى (100) مليار دولار أمريكي للمساعدة في حماية الاقتصاد من تغيّر المناخ على مدى السنوات العشر القادمة، وهي خطوة كبيرة إلى الأمام لتعزيز الأمن الغذائي والمائي. ولتعزيز قدرة العراق على التكيف مع تغيّر المناخ، أعادت الحكومة المنتهية ولايتها إنشاء وزارة البيئة بعد أن دُجّجت سابقاً مع وزارة الصحة في عام 2015 لخفض النفقات. تعمل الحكومة المنتهية ولايتها على ورقة خضراء، إذ تُحدّد إستراتيجية ملموسة لتغيّر المناخ.

مع الدعم السياسي رفيع المستوى الذي تقدّمه الحكومة المنتهية ولايتها لآثار تغيّر المناخ، إلا أنّه ما تزال هناك عديد من التحديات¹¹ الكبيرة التي تقف في وجه العراق. وتشمل هذه القدرات

6. https://www.ispionline.it/en/publicazione/how-iraq-can-move-beyond-oil-sector-32014#_ftn1

7. <https://agsiw.org/iraq-steps-up-solar-energy-plans-with-2-gw-award-to-the-uae/>

8. <https://unfccc.int/node/180426>

9. <https://iraq.un.org/en/161240-iraq-joins-paris-agreement-un-calls-further-support-help-country-adapt>

10. <https://iraq.un.org/ar/161240-m-andmam-alraq-aly-atfaq-barys-llmnakh-tdw-alam-almthdt-aly-tqdyd-almzyd-mn-aldm-lmsadt>

11. <https://www.greenclimate.fund/sites/default/files/document/readiness-proposals-iraq-uneq-adaptation-planning.pdf?msclid=6f5982f2a93b11ecb6a42121da041136>

المؤسسية غير الكافية لترجمة سياسات التكيف إلى مشاريع على أرض الواقع، وعدم كفاية البيانات والتحليلات المتعلقة بتأثيرات تغير المناخ على مختلف القطاعات والمجتمعات، وضعف إجراءات الرصد والإبلاغ، فضلاً عن إستراتيجيات التمويل غير الفعالة. تؤكد السياسات في المساهمات المحددة وطنياً في العراق المتعلقة بتوفير الغذاء والمياه على أهمية جعل هذه القطاعات مرنة عن طريق تطوير إستراتيجية شاملة للمياه والأراضي تستمر حتى عام 2035. ومع ذلك، وفي ظل التحديات المحيطة بالقدرات المؤسسية والتمويل، فإن وضع إستراتيجية تشغيلية شاملة يتطلب دعماً دولياً وتضافر الجهود مع الجهات الفاعلة المحلية الأخرى. كما أن الفساد¹² في تخصيص الميزانيات وإنفاذها وفي إنفاذ القانون يعوق¹³ الحلول لحماية الموارد المائية، أو وقف استغلال الزراعة لأغراض تجارية أو خاصة.

المياه والأمن الغذائي على المحك

تعمل درجات الحرارة المرتفعة والانخفاض الحاد في هطول الأمطار على تقويض الأمن المائي والغذائي في العراق. تكون معظم الأنشطة الزراعية في السهل الغربي الذي تقلص تقلصاً ملحوظاً مع مرور الوقت بسبب الجفاف. يعزز هذا الخطر الوشيك السياق الأمني الهش في العراق عن طريق تهديد سبل عيش ملايين العراقيين، وكثير منهم مضطرين¹⁴ للانتقال من مجتمعات زراعية إلى المناطق الحضرية. كان توافر المياه¹⁵ في عام 2021 هو ثاني أدنى مستوى إبان (40) عاماً، مما أدى إلى انخفاض إنتاج القمح بنسبة (70%).

أعطيت المياه والزراعة الأولوية في سياسة المناخ الجديدة للحكومة. فعلى سبيل المثال، اقترحت المساهمة المحددة وطنياً (NDC) الاستثمار في تحلية المياه واستصلاح الأراضي لوقف التصحر، وزيادة غلة المحاصيل عن طريق إدخال الزراعة الذكية مناخياً. وهذا يشمل تكييف أنظمة الري المتقدمة، وتشجيع أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف. ومع ذلك، ما تزال إستراتيجية

12. <https://elbarlament.org/climate-change-and-democracy-the-impact-of-climatic-change-on-political-stability-in-iraq/>

13. <https://elbarlament.org/climate-change-and-democracy-the-impact-of-climatic-change-on-political-stability-in-iraq/>

14. <https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/iraq-climate-change-tigris-euphrates/>

15. <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Food%20Security%20English%20-%20Issue%204%20.pdf>

التنفيذ والإطار الزمني وآليات التمويل لهذه السياسات غير واضحة. وما يزال العراق معتمداً على الدعم الدولي لتحقيق هذه الجهود.

في المساهمات المحددة وطنياً الخاصة بهم وأثناء¹⁶ (COP26) «كما هو موضح سابقاً»، سلّط¹⁷ العراق الضوء على أنّ الجهود المبذولة لبدء إجراءات ملموسة للتكيّف مع المناخ، والتخفيف من آثاره لن تتحقّق إلا إذا ساعد المجتمع الدولي العراق مالياً وتقنياً. ولكن مع الانتعاش الأخير في أسعار النفط، قد تكون التكلفة المالية أقل أهمية. إنّ الدعم الفني من حيث بناء القدرات المحلية وتطوير الإستراتيجيات التشغيلية هو أكثر ما يحتاجه العراق. والأهم من ذلك، أنّ دعم السلطات التنفيذية -مثل مديريات البيئية والزراعية الإقليمية- في معالجة قضايا الحوكمة والإدارة بحاجة إلى التوسّع. غالباً ما تتوقّف الجهود المحلية؛ بسبب النزاعات السياسية مع الحكومة المركزية أو الاشتباه في وجود فساد في إنفاذ القانون وميزانيات الإنفاق. على سبيل المثال، تتغاضى السلطات المحلية عن بيع الأراضي الزراعية والخضراء أو تأجيرها للمستثمرين لأغراض تجارية¹⁸. مع تقييد القانون¹⁹ لمثل هذه الممارسات، إلا أنّ إعادة استخدام الأراضي الزراعية هذه تمارس على نطاق واسع في الجنوب.

دور القطاع الخاص

لعب القطاع الخاص في العراق دوراً مهماً، إذ أنشأ عدداً من أفضل الممارسات فيما يتعلّق باستعادة الأراضي واستخدام أنظمة الري الذكية التي قد يكون لها آثار إيجابية على الأمن المائي والغذائي. كان هذا هو الحال بصورة خاصة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد. على سبيل المثال، أنشئت مزرعة فدك²⁰ في عام 2016 من قبل الوقف الشيعية، وتقع في محافظة كربلاء بالصحراء الغربية. تعتمد المزرعة التي تبلغ مساحتها (2000) فدان على الآبار «الأرتوازية» لري أنواع نخيل التمر وغيرها من الأشجار المقاومة للمناخ بالتنقيط. بدأت المزرعة تسويق منتجاتها في عام 2021 في ثلاث محافظات، وتخطّط للتوسّع أكثر. هذا المشروع الضخم²¹، وهو جزء من

16. مؤتمر الأمم المتحدة للتغيّر المناخي 2021: <https://n9.cl/bwiie>

17. <https://iraq.un.org/ar/161240-m-andmam-araq-aly-atfaq-barys-llmnakh-tdw-alam-almthdt-aly-tqdyd-almzyd-mn-aldm-lmsadt>

18. <https://n9.cl/dj27z>

19. المصدر السابق نفسه.

20. <http://www.nashatat.org/view.php?id=7291>

21. <https://almadapaper.net/view.php?cat=246042>

مبادرة زراعية أطلقتها وزارة الزراعة العراقية، هو مثال جيد على كيفية قيام الحكومة بمكافحة قضايا الإدارة والقدرات المؤسسية عن طريق التعاون مع القطاعات الأخرى.

طُوِّر مشروع استصلاح آخر من قبل مستثمر خاص من الكويت²² في عمق صحراء البصرة. مزرعة الباطين، وهي مزرعة مساحتها (8000) فدان متخصصة في أشجار النخيل، والمحاصيل الموسمية، وتربية الحيوانات، تستخدم أنظمة متطورة لتحلية المياه الجوفية للري. يُعدُّ مشروع الباطين مثالاً جيداً على فتح الباب أمام التعاون الإقليمي الهادف إلى مكافحة التصحُّر والمياه المالحة في جنوب العراق. حتى الآن، يبدو أنَّ الزيادة الحادة في تفويض المشاريع الزراعية للقطاع الخاص هي نهج معقول يمكن للحكومة العراقية عن طريقه تعزيز استجابتها لتغيُّر المناخ، مع إبقاء التكاليف المباشرة منخفضة نسبياً.

دور المجتمع المدني

الفاعل المهم الآخر الذي يجب على الحكومة العراقية إدخاله في استجابتها لتغيُّر المناخ هو المجتمع المدني، بما في ذلك الناشطون في مجال تغيُّر المناخ والبيئة. كانت جهود المجتمع المدني العراقي -عموماً- حاسمةً في دعم الحكومة في مختلف الأزمات والمواضيع. نظراً لأنَّ السلطات الحكومية لا تمتلك القدرات الكافية لوضع إستراتيجية قوية للتكيُّف مع المناخ والتخفيف من آثاره، فقد يكون دمج القدرات المتزايدة للمجتمع المدني ضرورياً؛ لتحقيق المساهمات المحددة وطنياً الطموحة في العراق.

تعاونت المنظمات البيئية غير الحكومية المحلية، على مدى السنوات الأخيرة، بما في ذلك جمعية حماة نهر دجلة²³، مع المؤسسات الدولية في تنفيذ مشاريع المياه والزراعة على المدى القصير. قامت هذه المنظمات غير الحكومية ببناء المعرفة حول تنفيذ المشروع والخبرة في الوصول إلى المجتمعات المتضررة؛ لزيادة الوعي وجمع البيانات. كما تلقوا تدريبات متقدمة من مؤسسات دولية وشاركوا في عديدٍ من ورش العمل. بعض المنظمات غير الحكومية المحلية التي لا تركز على قضايا المناخ والبيئة قد تعاونت أيضاً مع المنظمات الدولية في مشاريع أصغر حجماً. تعمل هذه المنظمات غالباً بالشراكة مع خبراء وأكاديميين محليين؛ من أجل كسب ثقة المانحين وضمان نتيجة إيجابية. ومن ثمَّ، فإنَّهم عادةً

22. <https://n9.cl/ln46a>

23. <https://humatdijlah.org/ar/>

ما يكونون مجهّزين بالخبرة في جمع البيانات وتحليلها ونشرها، وهي بعض أوجه القصور التي يمكن للمؤسسات الحكومية التغلّب عليها عند الانضمام إلى هذه المنظمات غير الحكومية. فضلاً عن ذلك، تتمتع المنظمات البيئية العراقية بخبرة واسعة في المراقبة والإبلاغ عن القضايا المناخية والبيئية، وخصوصاً تلك المتعلقة بنقص المياه، ونوعية المياه، ومعاونة المجتمعات الضعيفة مثل المزارعين.

مع قلّة المنظمات التي تنشط في القضايا البيئية والمناخية، إلا أنّ خبرتها المتزايدة بشأن تأثيرات تغيّر المناخ يمكن أن تكون حاسمة في دعم الجهود الحكومية. تعرّضت العلاقة بين المجتمع المدني العراقي والسلطات للاختبار مرات عديدة، لا سيّما في السنوات الثلاث الماضية حينما أثارت قضايا المياه والطاقة وتوفير الخدمات العامة احتجاجات شعبية. عمّقت الاحتجاجات انعدام الثقة والصراع بين الجهات الحكومية، التي ينتمي بعضها إلى الجماعات المسلحة، وأعضاء المجتمع المدني الذين كانوا يدعون إلى تحسين الوصول إلى الخدمات العامة، بما في ذلك المياه. إن إيجاد مسارات جديدة للعمل مع المجتمع المدني هو فرصة للحكومة العراقية؛ لتعزيز بناء السلام وحوار ما بعد الحرب، مع استمرار النزاعات الداخلية.

في نهاية المطاف، حتى بعد تكثيف الجهود بشأن سياسات تغيّر المناخ، تظلّ قضايا الفساد والحوكمة والقدرات المؤسسية غير الكافية تحديات كبيرة أمام السلطات العراقية للتغلب عليها. في حين كان العراق يقدّم سياسات جديدة حول التكيّف مع المناخ والتخفيف من آثاره منذ عام 2003 (بعد الحرب)، أدّت هذه القضايا إلى توسيع الفجوة بين السياسات والواقع على الأرض. قد يكون دور المجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى مثل القطاع الخاص حاسماً للغاية في تعزيز الشفافية ومساءلة الهيئات الحكومية، مع تحقيق النجاحات في الاستجابة لتغيّر المناخ.

المصدر:

<https://timep.org/commentary/analysis/iraqs-climate-change-response-the-private-sector-and-civil-society/>